فعالية برنامج التدخل المهني في الممارسة العامة باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعي للعاملين فى القطاع الحكومى

إعداد
أ.م.د / محمد عبد الحميد مرسي محمد
أستاذ مساعد بقسم المجالات الخدمة الاجتماعية
بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية

المستخلص

تهدف الدراسة الى اختبار فعالية برنامج التدخل المهني في الممارسة العامة باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعي للعاملين فى القطاع الحكومى و المساهمة فى مساعدة العاملين بالقطاع الحكومى بهيئة الكهرباء والطاقة للتعرف على طرق تحسين نوعية حياتهم لتحقيق الامن الإجتماعى ، وتنتمى هذه الدراسة وفقاً لأهدافها إلى نمط الدراسات التجريبية ، فقد استخدم الباحث منهج التجريبي لمجموعتين احداهما ضابطة والاخرى تجريبية للعاملين بكهرباء القاهرة بأطفيح ، وتمثل المجال البشرى فى (20) مفردة من العاملين بكهرباء أطفيح بمحافظة الجيزة ، وتوصلت الدراسة الى صحة الفروض الفرعية حيث كان لهذا البرنامج فعالية وأثر في ارتفاع مستوى الامن الاجتماعي للعاملين بشركة توليد الكهرباء المتضمنين في المجموعة التجريبية للعدالة الاجتماعية وقبول الآخر والتعبير عن الرأى بالمقارنة بمستوى ممارسة الامن الاجتماعي للعاملين المتضمنين في المجموعة الضابطة لهذه الابعاد الثلاثة المذكورة سلفاً، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهنى من محتوى جيد ومعلومات وافية سواء عن العدالة الاجتماعية أو قبول الاخر أو التعبير عن الرأى ، وقد كانت هذه المعلومات غير قاصرة على الشق النظري فقط وإنما كانت مركزة أيضًا على الشق العملي ، وأثبات صحة الفروض الفرعية يشير بالتالي إلى صحة الفرض الرئيسي لهذه الدراسة والذي يعني فعالية برنامج التدخل المهنى من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة فى تحقيق الأمن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى ، وتفعيل البرامج التدخل المهنى بشكل مستمر في مختلف المجالات وبصفة خاصة في المجال العمالى (قطاع توليد الكهرباء) وذلك للاطلاع المستمر على كل ما هو جديد في مجال الممارسة مما يجعلها أكثر فعالية وإيجابية في التعامل مع العملاء بمشكلاتهم المختلفة والتي تختلف أشكالها والعوامل المرتبطة بها من وقت إلى آخر.

الكلمات المفتاحية: الممارسة العامة وتحسين الحياة والامن الإجتماعى

Extracted

The study aims to test the effectiveness of the professional intervention program in general practice by using the quality of life improvement model to achieve social security for workers in the government sector and to contribute to assisting government sector workers in the Electricity and Energy Authority to identify ways to improve their quality of life to achieve social security. Experimental studies, the researcher used the experimental method for two groups, one of them is a control and the other is an experimental one for the workers of Cairo Electricity in Atfih, and the human field was represented in (20) individual workers in Atfih Electricity in Giza Governorate. For workers in the electricity generation company included in the experimental group for social justice, acceptance of the other and expression of opinion compared to the level of social security practice for workers included in the control group for these three dimensions mentioned above, and this is mainly due to the content of the professional intervention program of good content and adequate information, both on social justice or acceptance of the other or expression From the opinion, and this information was not limited to the theoretical part only, but was also focused on the practical part, and proving the validity of the sub-hypotheses indicates the validity of the main hypothesis of this study, which means the effectiveness of the professional intervention program from the perspective of general practice in social work to improve the quality of life in Achieving social security for workers in the government sector, and activating continuous professional intervention programs in various fields, especially in

the labor field (electricity generation sector) in order to continuously review all that is new in the field of practice, which makes it more effective and positive in dealing with clients with their various problems, which differ Its forms and factors associated with it from time to time.

Key words: general practice, life improvement, social security

اولا مشكلة الدراسة

يعد الامن الاجتماعى ضرورة مهمة من ضروريات الحياه البشرية ولزاما من لوازمها الاساسية لدوره المهم فى تحقيق الاستقرار والرخاء لأفراد المجتمع (خالد حسن:35،2018)

ويقع مفهوم الأمن الاجتماعي ضمن مفهوم الأمن الوطني (القومي) إلا أنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة وهو بهذه الحدود يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة، وأن القصد من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار، كما أنه احترام حقوق الآخرين بما يساهم في خلق التوافق وبخاصة إذا انعدم الظلم وساد ميزان العدل كما عرف بأنه الطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع من الأفراد والجماعات في سائر الميادين. ومن أهم تلك الآفات التي تهدد الأمن الاجتماعي هي الانحراف، الفقر، غياب العدالة الاجتماعية الذي يؤدى إلى عدم الشعور بالأمن(حنان عبدالله: 2012، 26)

كما أن من أهم انتهاكات الأمن البشرى هو الفقر بوصفة سبباً لاضطرابات على صعيد الغذاء والصعيد الاجتماعي، فهو لا يهدد فقط وجود أعداد كبيرة من الناس وإنما يزيدهم ضعفاً في مواجهه العنف وسوء المعاملة وفقدان الحيلة والوسيلة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي(تقرير شبكة الأمن البشرى: 74،2003). كما يؤكد الأمن الاجتماعي على ضرورة عدالة توزيع عوائد التنمية وخاصة في القمة الاجتماعية في مارس عام 1995، حيث عبر المجتمع العالمي في هذه القمة عن موافقته بأن "التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق واستمرار الأمن والسلام داخل وفيما بين الأمم (البشرى محمد: 2009، 8).

ومن هنا تعاظم دور المؤسسات الخيرية في المجتمعات المتقدمة وامتد إلى مختلف مجالات الشأن العام فلا تكاد تجد جانباً من جوانب الحياة إلا وهناك جمعيات ومجموعات تطوعية توجه جهودها للاهتمام به (الصفار حسن: 2007، 2)

فالرعاية الاجتماعية مهما تعددت أشكالها (رعاية الأسرة ورعاية الشباب ورعاية المسنين ورعاية الطفولة، ورعاية المعوقين والمساعدات العامة)كل هذه الأمور تدخل ضمن قائمة

الأمن الاجتماعي التي ينبغي تحقيقها وتوفيرها. كما أن توفير فرص العمل وتوفير الرعاية الصحية، وبناء إدارة اقتصادية ذات كفاءة واقتدار هي الأخرى من روافد الأمن الاجتماعي. كما أن تحقيق الأمن الاجتماعي يتطلب منهجاً سليماً يعمل على توظيف الغرائز البشرية توظيفاً نافعاً يهدف إلى تحجيم تلك الغرائز وترشيدها وليس إلى إلغائها وقتلها.(العقيل سليمن:2000، 6)

كما أننا نؤمن بأن الحقوق هي معايير معينة، تفرض علينا بالقياس إليها القيام بواجبات محددة وهى تعاون كل أفراد المجتمع وأجهزته المختلفة ومنظمات المجتمع المدني بالوقوف بجانب تلك الفئة من أفراد المجتمع.(ماير و هولت :2010، 11-12)

لذا تتخذ المؤسسات شكلاً اجتماعياً، لأنه يتصل بالجوانب التي تمكن أعضاء الجماعة من التواصل الفعال والعمل الجمعي على تحقيق الأهداف المشتركة، ويستند على مكونين رئيسين؛ الأول هو الشبكات الجمعية الحديثة التي تقوم على التواصل والثقة، والثاني هو المعايير الاجتماعية الحديثة كالحرية والتسامح والتعايش والتعاون مع الآخرين، وفي النهاية يتوصل الأفراد أثناء سعيهم نحو تعظيم منافعهم عبر الاختيار الحر الإرادي، إلى أهمية بناء "تنظيم اجتماعي للثقة" وهنا يتحول الفعل العقلاني الفردي إلى فعل اجتماعي ونسقى، يقوم على التواصل والترابط، التي تعمل على خلق أشكال كثيفة من الثقة المتبادلة يتم على ضوئها تكوين الالتزامات الأخلاقية تربط ذوات الأفراد سوياً.(أبو دوح خالد: 2017، 63)

ويعتبر الامن الاجتماعى كذلك الركيزة الاساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسا فى حماية منجزاتها والسبيل لتقدمها بما يوفره من بيئة ملائمة وأمنه للعمل والبناء وبعث الطمأنينه فى نفوس أفراد المجتمع(العوامى حماد :2011،10)

لا يكفى فقط توافر نوع من التماسك والتعاطف في المجتمع وان يتواجد استقرار سياسي لمؤسساته لضمان توافر الأمن بل لابد من توافر الأمن الأجتماعي الذى يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معين يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج وعائد مجزى ليؤمن حاجات الإنسان الضرورية إضافة إلى توافر الخدمات التعليمية والاجتماعية والإنسانية لان مهمة

الأمن مهمة كل إنسان والمسئولية عنه مسؤلية جماعية فردا كان ام جماعة(حسين زكريا 2009،93:)

وقد تبنت الدول النامية العديد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى زيادة مستوى معيشة الأفراد، والتي يتم اختيارها طبقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة. (مجلس الوزراء المصري: 2003، 1).

والواقع أن مفهوم نوعية الحياة يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي تستهدف تمكين الإنسان والارتقاء به واكتشاف وتنمية قدراته فهو كيف يضاف إلى كم وليس بديلاً عنه، ويعبر مفهوم نوعية الحياة عن مدى الإشباعات التي تحققت وهو تعبير ذاتي لدى الفرد وكذلك قدرات الفرد في الاستفادة من الخدمات والأنشطة المتاحة لمرات عديدة وبكفاءة عالية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.(Larian Thompron, 2007, 87)

ويمكن القول بأن تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجانبين أساسيين يصعب الفصل بينهما، الأول يتمثل في ما هو محدود كالمال والخدمات المتاحة التعليمية، الصحية، الإسكانية. والثاني يتمثل في كيفية تعظيم الاستفادة من هذه الخدمات ودرجة الاستفادة ومدى الإشباع الحقيقي للفرد، وما يحقق هذا الإشباع من رضا وسعادة في الحياة. وتحسين نوعية الحياة من المفاهيم المستحدثة التي تستهدف الارتقاء بمستوى الأفراد واكتشاف وتنمية قدراتهم من خلال تكيفهم مع البيئة المحيطة بهم.

لذا تعد نوعية الحياة من أحدث الاتجاهات التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون في تقديم الخدمات للوقاية أو تخفيف حجم المشكلات أو الحد منها حيث تمثل تحسين نوعية الحياة مساعدة الناس على المثابرة ومواصلة الحياة ولا تشمل عملية تحسين نوعية الحياة على حياة العمل مع المعاقين أو المحرومين فقد ولكنها متاحة لجميع الأفراد لتحقيق مزيد من الرضا والإشباع والمتعة والبهجة في حياتهم". (الحميد: 2007، 266)

ولذلك أفضل تحسين لنوعية الحياة هي التي تتطلب دخولا عالية ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك (تعليما جيدا، مستوى عالي من التغذية، صحة عامة، بيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد، وحياة ثقافة غنية) (شريف: 2007، 4).

ومن هنا وجب الاهتمام بالمورد بالبشري كعنصر أساسي من عناصر رقي وتقدم المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برنامج للتدخل المهنى من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية باستخدام نموذج تحسين حياة العاملين لتحقيق الامن الاجتماعى لهم.

ثانيا الدراسات السابقة

(أ) دراسات متعلقة بتحسين نوعية الحياة

1- دراسة عماد محمد نبيل 2010

كما هدفت إلى تحديد قدرة الرعاية الإنسانية على تحسين نوعية حياة فقراء الريف وأوضحت الدراسة أن التنمية البشرية هي بداية الطريق للوصول إلى نوعية حياة جيدة .

2- دراسة Robert William 2009

وقد أشارت إلى أهمية دراسة نوعية الحياة للمرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية فضلًا عن تنمية وعي المجتمع بأهمية الاستفادة من قدراتها وطاقاتها في تحسين نوعية حياتها. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة.

3- دراسة زينهم خواجة 2008

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أدوار المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية في تحسين نوعية حياة الأسرة الريفية، وأهم نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين أدوار المجالس المحلية وتحسين نوعية الحياة ذاتيا وموضوعيا للأسر الريفية، كلما زاد دور المجالس المحلية في أدوار المناطق الريفية أدي إلى تحسين نوعية حياة الأسر المقيمة في هذه المناطق

4- دراسة صلاح الدين عراقي ورمضان مظلوم 2005

وأشارت إلى أنه كثيرًا ما يترتب على إحساس الفرد بانخفاض مستوى جودة الحياة أو الرضا عن الحياة مشكلات عديدة في حياته كالاكتئاب والعزلة الاجتماعية والوحدة النفسية.

5- دراسة محمد عبد العال عبد العزيز 2004

وقد أشارت إلى ضرورة الاستفادة من مدخل تحسين نوعية الحياة لدى المرأة الفقيرة خاصة فيما يتعلق بالرضا عن الحياة حيث تتأثر الشعور بالرضا عن الحياة بالعوامل البيئية كالرضا عن مستوى المعيشة والعمل والأسرة ووقت الفراغ والجيران والمجتمع والخدمات المتاحة .

6- دراسة عثمان محمد عثمان 2001

ركزت على: أدبيات بناء مؤشرات نوعية الحياة وأوضحت بأن هناك مدخلين لبناء مؤشرات نوعية الحياة أولهما المدخل الموضوعي: الذى يعتمد على المؤشرات الموضوعية في رصد نوعية الحياة وقياسها وتقويمها وقياس اتجاهات التغير كذلك يعتمد في رصد مجالات الاهتمام على تحليل السياسة العامة لاستخلاص أهدافها، وثانيها: البعد الذاتي الذى يعتمد على المؤشرات الذاتية لرصد نوعية الحياة كما يدركها ويستجيب لها الأفراد وما يحققه لهم من إشباعات وبالتالى شعورهم بالرضا أيضا يعتمد هذا المدخل على استطلاع أراء الأفراد في رصد مجالات الاهتمام بالتعرف على الطموحات والقيم.

(ب) دراسات متعلقة بالامن الاجتماعى

1- دراسة (Underlid 2007)

التي أشارت نتائجها إلى أن الفقر هو أهم وأخطر عامل مهدد للأمن الاجتماعي حيث أظهرت النتائج أن الفقر و العوامل المترتبة عليه مثل التخلف وانتشار المرض لعدم القدرة على الصراعات والوقوع في أشكال الانحراف المختلفة كل هذا ينمي الشعور بعدم الأمن وأن الوصول بالناس للشعور بالأمن يتطلب مواجهة الفقر وما يترتب عليه وهذه الدراسة أوضحت جوانب الأمن المتمثلة في مواجهة الفقر والتخلف والمرض والصراعات والانحرافات المختلفة.

2- دراسة (Zesiewicz et al 2007)

التي أشارت نتائجها إلى أهمية الأمن الاجتماعي للعاملين الذين لم يعد لديهم القدرة على العمل لظروف صحية حيث يتطلب تحقيق الأمن الاجتماعي تأمين الحياة لغير القادرين منهم على العمل عن طريق تقديم المساعدة الخاصة بالعلاج وتيسير الحصول عليه وإعادة تأهيلهم للقيام بأعمال مناسبة لحالتهم وفتح قنوات للدعم المنظم عن طريق المؤسسات المجتمعية وتأمين استمرار حصولهم على إعانات الضمان والتأمين الاجتماعي والاقتصادي والصحي وهذه الدراسة توضح حاجات الفئات الضعيفة إلى الأمن الاجتماعي عن حياتها ومعيشتها.

3- دراسة (عايدة 2004)

التي أشارت نتائجها إلى تأثير أنشطة الضمان الاجتماعي والأسر المنتجة بالوحدات الاجتماعية على تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع المحلي وذلك من خلال توفير دخل ثابت للأسرة وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار الأسري وتوفير فرص العمل وهذه الدراسة: الدراسة توضح أن الأمن الاجتماعي يتطلب توفير فرص عمل تحقيق دخل ثابت للأسرة تساهم في استقرارها.

4- دراسة (White: 2003)

التي أشارت إلى وجود ارتباط قوي بين تحقيق الأمن الاجتماعي وكلا من السياسات ولغة الحوار والصراع الإيديولوجي والرأي العام والحالة الاقتصادية والسكانية والتمويل وكذلك البرامج المصممة لتحقيق الأمن الاجتماعي وهذه الدراسة وضحت المطلبات المعنوية والمادية لتحقيق الأمن الاجتماعي.

5- دراسة (Rico: 2003)

التي أشارت نتائجها إلى أن الأمن الاجتماعي يتضمن سياسة الرعاية الصحية ومواجهة الجهل بأنواعه المختلفة وخاصة استخدام الكمبيوتر والانترنت في الأنشطة البحثية وهذه

الدراسة توضح جوانب أساسية في الأمن الاجتماعي ومنها مواجهة المرض والجهل وخاصة بالتكنولوجيا الحديثة.

6- دراسة (Areta: 2003)

التي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة وثيقة بين الأمن الاجتماعي وتوفير فرص العمل وأن القواعد التشريعية التي توضع في إطار الأمن الاجتماعي تتيح فرص العمل المناسبة والمنظمة سواء على المستوى الرسم أو الأهلي وهذه الدراسة تلفت النظر للحاجة إلى توفير فرص في عمل لتحقيق الأمن الاجتماعي سواء من الجهات الحكومية أو الأهلية.

7- دراسة (Hu: 2003)

التي أشارت نتائجها إلى أن استثمار رأس المال البشري غير كاف لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود وإنما ذلك يتحقق من خلال تصميم برامج خاصة بالأمن الاجتماعي تزيد من قيمة رأس المال البشري وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي بشكل أسرع أي أن الأمن الاجتماعي يمكن أن يستخدم لمساعدة الاقتصاد ليصبح أكثر تقدماً وتأثيراً في حياة الناس وهذه الدراسة تؤكد على ضرورة تصميم برامج لتحقيق الأمن الاجتماعي باعتباره أساس أي تقدم اقتصادي

8- دراسة (Burkhart: 2002)

الذي أشار إلى أن هناك عدة عوامل تهدد الأمن الاجتماعي أهمها قلة الدخل والمرض والافتقار الكامل وفقد الوظائف والمغامرات وفقد القرين وبالتالي اقترحت الدراسة ضرورة أن يكون لدى المسئولين والمهنيين وعي بضرورة توفير شبكة الأمان المتمثلة في التغلب على تلك العوامل وهذه الدراسة تلفت النظر إلى مهددات الأمن الاجتماعي من فقر ومرض وبطالة كما لفتت النظر إلى ضرورة تنمية وعي المسئولين المهنيين بتوفير متطلبات تحقيق الأمن الاجتماعي.

9- دراسة (رشاد: 2001)

التي توصلت إلى تصور مقترح لإسهامات الجمعيات التطوعية في تحقيق امن المجتمع حيث أمكن تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح الجمعيات غير الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع في ضرورة وضوح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وان تكون تلك الأهداف نابعة من احتياجات أفراد المجتمع ومتنوعة وأن يعطي الأفراد الفرصة المناسبة للتمثيل في مجلس الإدارة وأن يتكون هذا المجلس من الأفراد المشهود لها بالتفاني في العمل الاجتماعي مع عدم الدخول في صراعات مع القيادات الموجودة بالمجتمع بالإضافة إلى الاهتمام بعمليات جمع المال لمساعدة الجمعية على تحقيق أهدافها وتنمية المشاركة من جانب سكان المجتمع وأخيراً على الجمعيات أن تسهم في مواجهة المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع سواء ما يتعلق منها بالانحراف أو الجريمة وهذه الدراسة توضح ضرورة قيام الجمعيات الأهلية بالإعلان الجيد عن أهدافها في تحقيق الأمن الاجتماعي وضرورة أن يتضمن مجلس الإدارة الأشخاص الالفاء وكذلك زيادة التمويل والمشاركة المجتمعية ومواجهة الانحراف والجريمة.

وبتحليل الدراسات السابقة نجد ما يلي:

1. إن الأمن الاجتماعي لم ينل القدر الكافي من الدراسات وقد اتضح ذلك من قلة عدد الدراسات العربية المتاحة في هذا الموضوع.
2. إن الأمن الاجتماعي يمثل ضرورة لحياة مستقرة خاصة وخاصة فى حياة العاملين.

ثالثاً : مفاهيم الدراسة :

1- مفهوم نوعية الحياة

إن مفهوم نوعية الحياة يعني أشياء مختلفة لمختلف الناس فهو يعني للبعض حياة السعادة والبعض الآخر يربطها بالرضا بينما يحددها آخرون بالأهداف والأمال. (Alex Michel, 2003, 47)

وتعرف نوعية الحياة بأنها "فهم الأفراد مواقعهم في الحياة في سياق الأنظمة الثقافية والقيمية التي يعيشون فيها وترتبط بها أهدفهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم" (Allison A. Smith, 2000, 244)

وتعرف نوعية الحياة على أنها المؤشرات الكيفية والكمية بمدلولتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف وانعكاساتها على درجة تقبل ورضا الأفراد والمجتمعات لهذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتها وأهدافهم في الحياة (طلعت مصطفى السروجي، 2003، 90).

كما يعرف مفهوم نوعية الحياة على أنه ذلك الكل المركب الذي يتألف مع مجموعة من الجوانب المختلفة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا كالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ومدى الرضا عن الحياة، وما يقوم به الفرد من أدوار اجتماعية وكذلك العلاقات الشخصية المتبادلة والأنشطة المهنية واليومية التي يمارسها الفرد (عماد محمد نبيل، 2005، 78).

وتعرف نوعية الحياة في هذه الدراسة بأنها:

[1] تحسين مستوى معيشة العاملين من الناحية الاجتماعية.

[2] تحسين مستوى معيشة العاملين من الناحية النفسية.

[3] تحسين مستوى معيشة العاملين من الناحية الاقتصادية.

[4] تحسين مستوى معيشة العاملين من الناحية الصحية.

[5] تلبية الاحتياجات الأساسية للعاملين .

[6] تحسين نوعية الخدمات والبرامج المقدمة للعاملين.

2- مفهوم الأمن الإجتماعى

عرف الأمن لغوياً : أنه من أمن- الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن ، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف ، وهو بذلك اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة ، فبقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم علي الأمانة والعدل والتحرر من الخوف (ابن منظور : 2003،232)

وهو حالة تنطلق من الشعور بالانتماء وتستند إلي الاستقرار ، وتستمد مقوماتها من النظام ، كما أنة يرتبط ارتباطا وثيقاً بالنسق القيمي السائد وما يحيط به من أفكار ومفاهيم وتصورات وما يكرس من عادات وتقاليد تمثل النسيج الاجتماعي الذي يحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي (نبيل رمزي : 2000، 4)

ويعرف الأمن الاجتماعي علي أنه مجموعة من الجهود المتضافرة لمواجهة الجريمة والانحراف عن القانون ومجموعة المعايير التي وضعها المجتمع لكي يعيش كل فرد وهو آمن علي حياته ومستقبله ، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة علي تحمل المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق نمو المجتمع وتقدمه(أحمد حسني : 2002 ، 371)

فالأمن الاجتماعي يتجسد في علاقة المجتمع بالدولة عند وجود علاقة متبادلة أساسها المسؤولية والثقة والمشاركة والمصلحة والتعاون، تعضدها كافة مقومات القوة اللازمة لحماية هيبة الدولة وحقوقها وحماية المجتمع ومكتسباته، وإن هذه القوة المعززة بسيادة القانون تستخدم كوقاية ضد كل ما يهدد الأمن، كما تستخدم كعلاج بالضرب بيد من حديد على أي عابث أو مهدد للأمن(الفاروق زكي يونس: 1995، 5)

وعلى ذلك فإن الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل يشير إلى المحصلة النهائية للحرية السياسية، والكفاية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وتتمثل الحرية السياسية في الديمقراطية التي تتيح للجميع المشاركة السياسية في صنع القرار واتخاذه، وهي تقتضي وعياً علمياً للجماهير، ومصارحة واتصالاً وثيقاً بين القاعدة والقمة، كما تستلزم أن يكون للجدوى الاجتماعية الأولوية عند اتخاذ أي قرار سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، أما الكفاية الاقتصادية فتقوم على التنمية الشاملة المتوازية بالمعنى الحقيقي وتستلزم هذه التنمية تخطيط علمي ديمقراطي والقضاء على التعقيدات الإدارية(منصور عبد الرحمن عسكر : 2007، 267-268).

وهكذا يعرف الأمن الاجتماعي بأنه كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه وأقصى قدر من الرفاهية في إطار من

الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، من أجل تحقيق مقومات الحياة الإنسانية(مصطفى خليفة إبراهيم: 2011، 2118)

وفي ضوء ما سبق عرضه، وما تشير إليه توجهات الدراسة النظرية يمكن أن نعرف الأمن الاجتماعي إجرائياً بأنه:

- مجموعة الخطط السياسية التي تتيح للجميع المشاركة في صنع القرار، واتخاذه، مع توفير الضمانات اللازمة لحرية الرأي، وتوفير سبل التعبير عنه.
- مجموعة الإجراءات الاقتصادية لإشباع مقومات الحياة الإنسانية، والسعي إلى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية في إطار العدالة الاجتماعية.
- مجموعة البرامج الاجتماعية والثقافية التي توفر لأفراد المجتمع سبل التنمية، مع نبذ مظاهر الاستغلال كافة، وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص.

3- مفهوم الممارسة العامة

فهي نزع من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تعتمد على انتقاء المداخل أو النماذج المهنية من جملة النماذج والمداخل العلمية المتاحة أمام الأخصائيين الاجتماعيين واستخدامها في التدخل المهني مع نسق الهدف بما يتناسب مع نسق العميل ونسق المشكلة (جمال شحاته : 2009، 27) .

كما تعرف بأنها منظور شامل للممارسة يمكن الأخصائي الاجتماعي كممارس عام للتعامل مع كافة أو جميع مستويات انساق عملاء الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع طبيعة المشكلة سواء كان ذلك "فرد، زوجان، اسر، جماعات، منظمات، مجتمعات محلية، مجتمعات عالمية" كما يمكن للأخصائي الاجتماعي من انتقاء النظريات والطرق المتعددة للخدمة الاجتماعية مع التركيز على مواطن القوي لدى العميل وقدراته عند التعامل مع الموقف الإشكالي بدلا من التركيز على مواطن الضعف مع حشد قوي العملاء واستخدام الموارد البيئية في حل مشكلات نسق العملاء(ماهر ابو المعاطى : 2009، 132)

ويعرفها ماهر أبو المعاطي بأنها "اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على استخدام الأنساق البيئة والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة". دون تفضيل

التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم واضعا في الاعتبار كافة أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة مجتمع) مستندا على أساس معرفية ومهارة وقيمية تعكس في تعاملها التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقا لمجال الممارسة(عبد الفتاح غزال :2008، 171).

فمنظور الممارسة العامة منظور شامل يركز على المسئولية المتبادلة بين الأخصائي الاجتماعي والعميل للتعامل مع المشكلات في البيئة التي يعيش فيها ويعتبر نسق الأخصائي الاجتماعي (نسق مقدم الخدمة)، أما العميل (نسق الهدف) فيضمن العميل كشخص في حد ذاته له العدد من الاتجاهات(Davids Berzotes:2000,5).

وتتحدد مهام الأخصائي الاجتماعي كممارس العام على النحو التالي:

1) يمتلك العديد من المهارات التي تمكنه من تصميم وتطبيق تولفة من المعارف والقيم التي تتناسب مع طبيعة كل موقف من المواقف الإشكالية التي يتعامل معها.
2) يعتبر الممارس العام هو المسئول عن توجيه عملية المساعدة وإحداث التغيرات المطلوبة بصفته محرك عملية المساعدة.
3) يتعامل الممارس العام مع كافة الأنساق المرتبطة بالموقف الإشكالي سواء التي تحتاج للمساعدة (كنسق العميل- نسق المشكلة) أو الأنساق الأخرى (كنسق الفعل- نسق المستهدف).
4) يعمل في إطار سياسة ولوائح المنظمة التي يعمل بها، إذ أنه يعتبر ممثلا لها.
5) يعتمد المستوى المهني للممارس العام على مستوى إعداده المهني أثناء مرحلة الدراسة وكذلك على النمو المهني المستمر بعد التخرج أثناء عمله ويسبق ذلك استعداده الشخصي للعمل المهني.
6) يمارس دوره المهني بالتعاون مع فريق العمل من التخصصات التي تتطلبها عملية المساعدة ويكون مسئول عن تنسيق العمل فيما بينهم لحل المشكلة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

- التحقق من مدى فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى..

وينبثق من هذا الهدف أهداف فرعية هي:

- التحقق من مدى فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى لبعد العدالة الاجتماعية للعاملين بالقطاع الحكومى.
- التحقق من مدى فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى لبعد قبول الآخر للعاملين بالقطاع الحكومى.
- التحقق من مدى فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى لبعد التعبير عن الرأى للعاملين بالقطاع الحكومى.

خامسا: أهمية الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من عدة مبررات نُجملُها فيما يأتي:

1. أهمية الفئة التي تبحث فيه الدراسة، وهي فئة العاملين بقطاع الكهرباء وخاصة القائمين بكشف وجمع التحصيلات ، وخاصة أنها فئة لم تحظ باهتمامٍ كافٍ من الباحثين، وهي فئة بحاجة إلى أن نتفهم مظاهر الشخصية لديها، نتيجة لما تفرضه الحياة الجديدة.
2. ندرة الدراسات الخاصة المتعلقة بالأمن الاجتماعى وكيفية استخدام نموذج من نماذج مجالات الخدمة الاجتماعية .
3. قد تفيد نتائج هذه الدراسة الأخصائيين الاجتماعيين ، والقائمين على رعاية العاملين بصفة عامة، والباحثين في مجال الخدمة الاجتماعية عامة، والممارسة العامة

بصفه خاصة وذلك من خلال الكشف عن أهم العوامل التي تساعد العاملين على تأكيد الامن الاجتماعى لديهم.

سادساً : فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على مقياس الامن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى لصالح المجموعة التجريبية.

وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد العدالة الاجتماعية بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين لصالح المجموعة التجريبية.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد قبول الآخر بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين لصالح المجموعة التجريبية.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد التعبير عن الرأى بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين لصالح المجموعة التجريبية.

سابعاً : الإجراءات المنهجية للبحث:

1- نوع البحث والمنهج المستخدم:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التجريبية وتعتمد على المنهج التجريبي القائم على اختيار جماعتين احداهما تجريبية والأخرى ضابطة يتم إدخال المتغير التجريبي على المجموعة التجريبية فقط.

2- **أدوات الدراسة**

أ – مقياس الامن الاجتماعى للعاملين "من إعداد الباحث."

وفيما يلي توضيح كل أداة من الأدوات السابقة والتي استخدمها الباحث في دراسته:

اتبع الباحث مجموعة من الخطوات لبناء المقياس على النحو التالي:

تم تحديد موضوع القياس في ضوء المتغير التابع للدراسة، قام الباحث بالاطلاع على المقاييس والاستمارات المتعلقة بالموضوع ومنها:

(1) مرحلة تحكيم المقياس

*قام الباحث بعرض المقياس في صورته المبدئية على لفيف من أساتذة الخدمة الاجتماعية وطلب من سيادتهم تحكيم عبارات المقياس في ضوء الاعتبارات التالية:

-ارتباط كل عبارة بالبعد التي تندرج تحته.

-أن تكون العبارة سهلة وواضحة.

-سلامة صياغة العبارة.

-حذف العبارات غير المناسبة وإضافة عبارات أخرى.

وبناء على ما سبق أصبح عدد عبارات المقياس (30) بعد أن كانت (45 عبارة) فأصبح كل بعد (10 عبارة لبعد العدالة الاجتماعية و 10 لبعد قبول الاخر و10 عباره لبعد التعبير عن الرأى) لقياسه.

وبالتالي أصبحت الدرجة العظمى للمقياس= 3× 30= 90

في حين أصبحت الدرجة الدنيا للمقياس= 1× 30= 30

وبناءً على ذلك فإن درجات كل بعد بالنسبة للمقياس ككل في الأبعاد الثلاثة تتراوح ما بين (30 – 90 درجة)

1. **تحديد ثبات المقياس** : حيث قام الباحث باختبار ثبات المقياس من خلا تطبيق على (15) ام من العاملين من غير عينة الدراسة فى شركة توليد الكهرباء باطفيح بمحافظة الجيزة ثم قام الباحث بتطبيق المقياس مرة أخرى بعد 15 يوم على نفس العاملين وهو ما يعرف علميا بطريقة إعادة الاختبار Test – Re– Test وقد تم تطبيق فى الفترة من (2021/06/02م حتى 2021/06/17م) ، وقد استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة ثبات المقياس ككل ، وكانت نتائج كالتالى

جدول رقم (1)العلاقة بين التطبيق الاول والثانى لمقياس الامن الاجتماعى للعاملين باستخدام معامل ارتباط بيرسون **ن= 15**

م	ابعاد المقياس	قيمة ر ودلالتها
البعد الاول	**العدالة الاجتماعية**	**0.856** **
البعد الثانى	**قبول الآخر**	**0.901** **
البعد الثالث	**التعبير عن الرأى**	**0.872** **
المقياس ككل		**0.883** **

****دال عند مستوى معنوية 0.01** ***دال عند مستوى معنوية 0.05**

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن معامل الثبات لكل بعد من أبعاد الاداة , وللاداة ككل عال.

نستخلص من ذلك أن المقياس يعتمد على صدق نتائج ودلالة المعنوية , وقد روعى أن تكون ظروف التطبيق فى القياس القبلى والبعدى متشابهة إلى حد كبير حيث قام الباحث بشرح ما يتضمن المقياس وكيفية الاجابة عليه وكذلك حدد مكان التطبيق .

2. **تحديد صدق المقياس** (صدق الاتساق الداخلى) :-

حيث تم حساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجة كل بعد فى المقياس والدرجة الكلية للمقياس ، وجاءت النتائج على النحو التالى :-

جدول رقم (2)العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية لمقياس الامن الاجتماعى للعاملين باستخدام معامل ارتباط بيرسون ن= 15

م	ابعاد المقياس	قيمة ر ودلالتها
البعد الاول	العدالة الاجتماعية	0.726**
البعد الثانى	قبول الآخر	0.741**
البعد الثالث	التعبير عن الرأى	0.685**

**دال عند مستوى معنوية 0.01 * دال عند مستوى معنوية 0.05

ويتضح من نتائج الجدول السابق صدق الاتساق الداخلى لمقياس الدراسة.

ii. **مجالات البحث:**

أ- **المجال المكاني:**

قام الباحث باختيار شركة توليد الكهرباء بأطفيح مجالا مكانيا لتطبيق هذا البحث وقد تم اختيار هذا المكان للأسباب الآتية:-

1. توافر عينة الدراسة .
2. توافر الإمكانيات التي تساعد الباحث لمقابلة العاملين .
3. استعداد المسؤلين عن المؤسسة للتعاون مع الباحث ومساعدته في إجراء هذا البحث

ب-**المجال البشري:**

يتمثل المجال البشري في عينه البحث من العاملين بشركة الكهرباء وعددهن (20) مفردة.

قام الباحث باختيار عينه البحث بشرط أن تكون هناك تماثل وتجانس بين العاملين من حيث المستوى التعليمي، الدخل، الحالة الاجتماعية.

- اختيار العينة من العاملين الذين لم يتعدى مدة تعيينهم 5 سنوات.
- ان يكون العاملين الحاصلين على مؤهلات جامعية.
- اختيار العاملين التي تقع في سن ال25_40.

ج- المجال الزمني:

استغرق هذا البحث 3 شهور من أول يوليو وحتي نهاية سبتمبر.

ثامناً: خطوات إجراء التجربة:

اعتمد التصميم التجريبي للبحث علي مجموعه من الخطوات وهى:

1. قام الباحث بحصر لإعداد العاملين بشركة كهرباء أطفيح.
2. تم اختيار مجموعه من هؤلاء العاملين وفق محكات معينه تم توضيحها في المجال البشري وذلك لضمان عزل العوامل الأخري ولضمان تأثير المتغير المستقل فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى.
3. تم قياس الامن الاجتماعى للعاملين عن طريق مقياس المعد لذلك و الذي قام الباحث بإعداده.
4. تم تقسيم العاملين إلى مجموعتين إحدي هاتين المجموعتين تجريبية والأخري ضابطة ويبلغ حجم كل مجموعه 10عضو.
5. تم العمل مع المجموعه التجريبية بأسلوب الممارسة العامة وفق الخطوات التالية :-

(أ) تم إجراء القياس القبلي للمجموعتين الضابطة والتجريبية وذلك بهدف الوقوف علي تحديد مستوي العاملين نحو الامن الاجتماعى كما حددها البحث في ضوء .

(ب) تم إدخال المتغير المستقل ممارسة برنامج التدخل المهنى على المجموعه التجريبية وذلك من خلال برنامج التدخل المهني الذي تم إعداده وذلك لمدة 3 شهور.

(ج)قام الباحث باجراء القياس البعدي على المجموعتين الضابطة والتجريبية بعد فتره التدخل المهني ، ومقارنه القياسات المختلفة لكل من المجموعتين ويعتبر الفرق في القياس ناتجا عن المتغير المهني ، ومقارنه القياسات المختلفة لكل من المجموعتين ويعتبر الفرق في القياس ناتجا عن المتغير المستقل.

تاسعاً: خطوات اختيار العينة:

1. بالرجوع إلى سجلات العاملين بشركة الكهرباء اتضح ان عددهن50 تقريبا.

2. قام الباحث بتطبيق مقياس الامن الاجتماعى لاختيار الاكثر فقدا للامن الاجتماعى .
3. قام الباحث بوضع محددات "شروط" لاختيار العينة بهدف تحقيق قدر مناسب من التماثل والتجانس بين العاملين .
4. بتطبيق شروط اختيار العينة وجد ان عدد العاملين التي تنطبق عليهم الشروط 20 مفردة.
5. قام الباحث بتقسيم العينة الى مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة بلغ حجم كل منها 10 سنه.
6. استخدم الباحث اختبارات للدلالة الإحصائية للتحقيق من التجانس بين أعضاء الجماعتين.

عاشراً: انساق التعامل في برنامج التدخل المهني:

1- نسق محدث لتغيير

يعد الباحث والاخصائي الاجتماعي العاملين بشركة الكهرباء وهم القائمين بإحداث التغيير من خلال برنامج التدخل المهني لزيادة الامن الإجتماعى لدى العاملين بالشركه.

2- نسق العميل

يشمل هذا النسق العاملين كنسق فردي يمثلون ان نسق العميل وفي نفس الوقت كنسق هدف كذلك يشمل العاملين انفسهم واسرهم وكذلك الفريق الاداري والاكاديمي .

3- نسق الهدف

يتكون نسق الهدف من العاملين بشركة الكهرباء

4- نسق الفعل

ويشمل نسق المؤسسه وهي شركة كهرباء اطفيح والعاملين بها و المؤسسات الخدمية المساعده

الحادى عشر: مستويات التدخل المهني لزيادة الامن الإجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء

1. مستوى الوحدات الصغرى وهو العاملين
2. مستوى الوحدات المتوسطة على الاسرة والابناء
3. مستوى الحدات الكبرى وتتمثل فى شركة الكهرباء والمؤسسات الخدمية .

الثانى عشر: برنامج التدخل المهني:

في إطار ما تقدم من الدراسات السابقة ومن معايشة الباحث لمجتمع الدراسة إثناء قيامه بالدراسة ، ومن تحليل الواقع الاجتماعي المحيط بهم قام الباحث بوضع برنامج للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية (استخدام المدخل الانتقائي لنماذج الممارسة العامة) لمساعدة الامهات الأرامل على مواجهة الضغوط الاجتماعية .

1. **أهداف البرنامج:**

يهدف برنامج التدخل المهني إلي تنمية الامن الاجتماعى لدي العاملين باستخدام برنامج للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. محاولة زيادة اهتمام العاملين بادراك الواقع وتغيير نظرته المستقبلية والتعبير عن رأيه بحرية كامله.
2. العمل علي تنمية إحساس العاملين بمشاركته مع الآخرين في الأنشطة وقبول الاخرين.
3. محاولة معاونة العاملين على الحصول على حقوقهم المتعددة بصورة متوازنه وعادلة أجتماعيا.

2- **الاستراتيجيات المستخدمة في برنامج التدخل المهني:**

أ- إستراتيجية إعادة البناء المعرفي:

هي احدي استراتيجيات التدخل المهني تتضمن عدد من التكنيكات تستخدم مع العاملين الذين لديهم قصور أو نقص معرفي أو أفكار لاعقلانية تؤثر علي سلوكهم مثل تكنيك (المواجهة – التدعيم – التوضيح والتفسير – التشجيع) ولذا يقوم الباحث بادواره(كمعلم – كمرشد – كمنمي

– كمقوم) لكي يستطيع تنفيذ تلك الإستراتيجية، و لقد استخدامها الباحث لتعديل أفكار وتحسين اتجاهات العاملين نحو تنمية الأمن الاجتماعى.

ب– إستراتيجية التفاعل الجماعي:

في محاولة إيجاد جو من التفاعل الجماعي الذي ينشا بين العاملين مع بعضهم وذلك من خلال ممارسة الأنشطة المتعددة وأثناء تطبيق البرنامج بصورة تضمن تنمية الامن الاجتماعى فيما بينهم.

ج– إستراتيجية مراجعة وإعادة تحديد الأهداف:

تساعد هذه الإستراتيجية العاملين علي تحقيق أهدافه بما يتمشي مع أهداف الجماعة ووظيفة المؤسسة وذلك من خلال معاونتها لأعضاء الجماعة علي النضج وتنمية شخصياتهم وبالتالي زيادة وعيهم الاجتماعي لهم وشعورهم بالأمن الاجتماعى ويستخدم الباحث بعض التكنيكات لتنفيذ تلك الإستراتيجية مثل تكنيك (التوجيه – التوضيح – المناقشة الجماعية) لذا يؤدي الباحث دوره(كخبير – كمعلم – كمرشد – كواضع للبرنامج) حتى يتم تنفيذ تلك الإستراتيجية في البحث الراهن.

د– إستراتيجية بناء الاتصالات:

وتستخدم مع نسق العاملين وبعضهم البعض بهدف فتح قنوات للاتصال بينهم وبين البعض بجانب الباحث وباقي الأنساق بالمؤسسة بالصورة التي تنمي الأمن الاجتماعى لديهم لذا يقوم الباحث بدورة (كموجه – كوسيط – كمكن – كمرشد).

مراحل وخطوات التدخل المهني من منظور الممارسة العامة:

التدخل المهني هو احد الأنشطة التي قام بها الباحث لإحداث تنمية الأمن الاجتماعى لدي العاملين لكي ينمو الفهم لديهم ويزاد الاهتمام من خلال المشاركة الفعالة في الأنشطة سواء داخل الجماعة أو المجتمع بما يتحقق من خلال الامن الاجتماعي لديهم وتم ذلك من خلال استخدام الباحث لمجموعة من النظريات والنماذج العلمية مع مراعاة عدم التقيد بنظرية أو طريقة ما بل حسب ما يتطلبه الموقف ولقد تتضمن مراحل التدخل المهني وفق هذا البرنامج للخطوات التالية من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية:

الخطوة الأولي: الأرتباط و التقدير ويتضمن:

- –تحديد مستوي ودرجة الامن الاجتماعى لدي العاملين من خلال (مقياس الدراسة الراهنة).
- تحديد الأنساق المشاركة لأعضاء برنامج التدخل المهني حتى يمكن للباحث تحديد دور كل نسق في الخطة العلاجية.
- ترتيب أبعاد الامن الاجتماعى حسب أهميتها واختيار البعد الذي سيتم البدء به مع تحديد الأنساق المشاركة في العمل ولقد كان ترتيب الأبعاد(العدالة الاجتماعية– حرية التعبير–قبول الاخر.

الخطوة الثانية: التخطيط لحل المشكلة:

تتمثل وفقا لطبيعة المشكلة فيما يلي:

- زيادة اهتمام العاملين بالعدالة الاجتماعية
- زيادة فهم ووعي العاملين حرية التعبير
- إدراك العاملين أهمية قبول الاخر

الخطوة الثالثة: صياغة التعاقد:

هو بمثابة الاتفاق بين الباحث و العاملين حول الخطوات المستقبلية لتنمية الامن الاجتماعي له وتحديد مسئوليات كل نسق من انساق التعامل.

الخطوة الرابعة التدخل المهنى:

تعددت الأساليب التي استخدمها الباحث خلال برنامج التدخل المهني ويتضمن الأساليب التالية:

- أساليب علي مستوي الوحدات الصغرى (ماكرو) ويقصد بها الأساليب التي استخدمها الباحث مع العاملين (عينة الدراسة) بما يحقق أهداف التدخل المهني وشملت هذه الأساليب العلاقة المهنية بأشكالها الثلاث (التدعيمية – التأثيرية – التصحيحية) بجانب التعاطف والتشجع والإقناع والملاحظة والتعلم

- أساليب علي مستوي الوحدات الوسطي (ميزو) وتشمل الأنساق المرتبطة بالعاملين (عينة الدراسة) مثل مستشارى الأنشطة والباحث وأعضاء هيئة التدريس واستخدام معهم (الندوات – العصف الذهني – المناقشة الجماعية – الإقناع)
- أساليب علي المستوي الأكبر (ماكرو) من خلال الاتصال المباشر والاستفادة من الإمكانيات البيئية المتاحة , التأثير في متخذي القرار.

الخطوة الخامسة التقييم:

يعتبر التقييم وسيلة لتحديد إلي أي مدي تحققت الأهداف من التدخل المهني مع الأنساق المختلفة ومدي فعالية الأساليب المستخدمة والتقييم عملية مستمرة ودائمة ويتم في هذه الدراسة من خلال مقياس الامن الاجتماعى وتطبيقه بعد التدخل المهني.

الخطوة السادسة الانهاء والمتابعة:

يبدأ الممارس العام عملية الانهاء عندما يشعر بان الاهداف الموضوعة او التغيير المرغوب فيه قدتم تحقيقه أما المتابعة تهدف الى التأكيد من ان العاملين قد استطاعوا المحافظة على الفوائد التى تم تحقيقها فى اثناء عملية المساعدة والتدخل المهنى

5. **الأدوات والمهارات المستخدمة في التدخل المهني:**

استخدم الباحث عددا من الأدوات منها (المقابلة – المحاضرات – المناقشة الجماعية – الملاحظة العلمية – دوائر الحوار – الاجتماعات – العصف الذهنى).

6. **محتوي برنامج التدخل المهني:**

يعتبر محتوي برنامج التدخل المهني ماهو إلا وسيلة لمساعدة العاملين علي تنمية الامن الاجتماعى لديهم ويعرض الباحث فيما يلي لأهم وبعض الأنشطة الجماعية كنموذج لتنمية الامن الاجتماعى لدي العاملين كالتالي:

ا- تنمية حرية التعبير للعاملين بشركة توليد الكهرباء:

1. ندوة حول (حرية الرأى ودورها في تنمية شخصية العاملين).
2. مناقشة جماعية حول (طرق التعبير عن الرأى بحرية للعاملين).
3. دائرة حوار حول (غرس قيمة أحترام رأى الاخرين والانصات للعاملين)

ب- تنمية العدالة الاجتماعية لدى العاملين بشركة توليد الكهرباء:

1- محاضرة حول (دور الأنشطة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية لدي العاملين).

3- مناقشة جماعية حول (تفعيل الانشطة الاجتماعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية للعاملين)

3- ندوة حول (تحقيق العدالة الاجتماعية للعاملين بمجتمعاتهم).

ج- تنمية قبول الاخر:

1- ندوة حول (أهمية تقبل الاخرين فى المجتمع).

2- محاضرة حول (التفكير الديمقراطى واهميته على العاملين)

3- دائرة حوار حول (كيفية الاستفادة من الاخرين والتعامل معهم).

3- الاستراتيجيات والادور المهنية فى برنامج التدخل المهنى:

استخدم الباحث استيراتيجيات (أعادة البناء المعرفى - استيراتيجية مراجعة و اعادة تحديد أهداف الجماعة - استيراتيجية بناء و تنمية القدرات المؤسسية- استيراتيجية التفاوض - استيراتيجية الاقناع - - استيراتيجية التمكين - استيراتيجية المدافعة- استيراتيجية المساعدة الذاتية.) لتحقيق تنمية الامن الاجتماعى للعاملين وتتطلب ذلك قيام الباحث ببعض الأدوار المهنية لتحقيق أهدف برنامج التدخل المهنى ومن تلك الأدوار دوره (كجامع و محلل للبيانات - كمخطط - كمقدم خدمات - كمعالج - كمقوم - كمساعد - كمنسق - كمنشط - كمدافع - كادارى- كمانح للقوة)

الثالث عشر : العوامل التى ساعدت على نجاح البرنامج :

تشير النتائج إلى **فعالية برنامج التدخل المهنى فى الممارسة العامه باستخدام نموذج تحسين نوعية الحياة لتحقيق الامن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى**

وذلك من خلال الاستفادة من نموذج تحسين نوعية الحياة مع حالات الدراسة , وهناك عدة عوامل ساهمت فى إحداث تغيير إيجابى مع حالات الدراسة أهمها :

1- تعاون الحالات مع الباحث سهل تطبيق البرنامج والتي تؤثر على معارفهم وكيفية الاستفادة من الخدمات التى تقدم له ومن مظاهر ذلك حرص معظم الحالات على حضور المقابلات وكتابة التقارير الذاتية .

2- استيعاب الحالات لمفاهيم كل من نموذج تحسين نوعية الحياة وابعاد الامن الاجتماعى لهم .

3- مساعدة مديرى الاقسام بالشركه على تذليل أى صعوبات كانت تواجه الباحث أثناء تطبيق برنامج التدخل .

4- تمتع حالات الدراسة بالرغبة فى مواجهة مشكلاتهم.

الرابع عشر : نتائج البحث:

(أ) : نتائج الدراسة

1. لا توجد فروق دالة احصائية بين متوسطى درجات القياس القبلى للمجموعتين الضابطة والتجريبية على مقياس الامن الاجتماعى للعاملين .

جدول رقم (3) يوضح الفرق بين متوسطات المجموعتين الضابطة والتجريبية بالنسبة لأبعاد

مقياس الامن الاجتماعى للعاملين

الابعاد	قيمة معامل ت	الدلالة
العدالة الاجتماعية	2.5	غير داله
قبول الاخر	1.3	غير داله
التعبير عن الرأى	1.8	غير داله
المقياس ككل	2.2	غير داله

يوضح الجدول السابق أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين الضابطة والتجريبية سواء عند مستوى معنوية (0.01 أو 0.05) في القياس القبلي أي قبل تطبيق البرنامج المهنى، وذلك بالنسبة لأبعاد مقياس الامن الإجتماعى المختلفة من عدالة

اجتماعية وقبول الاخر والتعبير عن الرأى، وهذا يشير إلى التماثل بين المجموعتين قبل تطبيق البرنامج

جدول رقم (4) يوضح الفرق بين متوسطات المجموعتين الضابطة والتجريبية بالنسبة لبعد العدالة الاجتماعية للعاملين في القياس البعدى

نوع القياس	قيمة معامل ت	دلالة
بعدى للضابطة– التجريبية	15.54	دالة عند 0.01

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 بين المجموعة التجريبية والضابطة بالنسبة لبعد العدالة الاجتماعية في القياس البعدي، مما يدل على ارتفاع مستوى الامن الاجتماعى لدى العاملين لبعد العدالة الاجتماعية بعد تطبيق البرنامج التدخل المهنى مع العاملين بشركة توليد الكهرباء من المجموعة التجريبية.

نستنتج من ذلك صحة الفرض الفرعي الأول والذي مؤداه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد العدالة الاجتماعية بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء لصالح المجموعة التجريبية.

جدول رقم (5) يوضح الفرق بين متوسطات المجموعتين الضابطة والتجريبية بالنسبة لبعد قبول الاخر للعاملين في القياس البعدى

نوع القياس	قيمة معامل ت	دلالة
بعدى للضابطة– التجريبية	21.35	دالة عند 0.01

يوضح الجدول السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 بين المجموعة التجريبية والضابطة بالنسبة لبعد قبول الاخر في القياس البعدي، مما يعني ارتفاع مستوى مستوى الامن الاجتماعى لدى العاملين لبعد قبول الاخر بعد تطبيق البرنامج التدخل المهنى مع العاملين بشركة توليد الكهرباء من المجموعة التجريبية.

نستنتج من ذلك صحة الفرض الفرعي الثاني والذي مؤداه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد قبول الاخر بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء لصالح المجموعة التجريبية.

جدول رقم (6) يوضح الفرق بين متوسطات المجموعتين الضابطة والتجريبية بالنسبة لبعد التعبير عن الرأى للعاملين في القياس البعدى

نوع القياس	قيمة معامل ت	دلالة
بعدى للضابطة– التجريبية	22.33	دالة عند 0.01

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 بين المجموعة التجريبية والضابطة بالنسبة لبعد التعبير عن الرأى في القياس البعدي، مما يدل على ارتفاع مستوى الامن الاجتماعى لدى العاملين لبعد التعبير عن الرأى بعد تطبيق البرنامج التدخل المهنى مع العاملين بشركة توليد الكهرباء المجموعة التجريبية.

نستنتج من ذلك صحة الفرض الفرعي الثالث والذي مؤداه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على بعد التعبير عن الرأى بمقياس الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء لصالح المجموعة التجريبية.

جدول رقم (7) ضح الفرق بين متوسطات القياس القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة بالنسبة للمجموع الكلي لدرجات المقياس

نوع القياس	قيمة معامل ت	دلالة
بعدى لكل أبعاد المقياس للضابطة و التجريبية	9 .16	دالة عند 0.01

يوضح الجدول السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01 بين المجموعة التجريبية والضابطة بالنسبة لأبعاد مقياس الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء ككل، مما يدل على ارتفاع مستوى الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء ككل بعد تطبيق البرنامج التدريبي على العاملين من المجموعة التجريبية.

نستنتج من ذلك صحة الفرض الرئيسي والذي مؤداه: توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجات المجموعة التجريبية ودرجات المجموعة الضابطة على مقياس الامن الاجتماعى للعاملين بشركة توليد الكهرباء لصالح المجموعة التجريبية.

(ب) استخلاص ومناقشة النتائج النهائية للبحث

1) هناك تماثل بين كل من المجموعة الضابطة والتجريبية قبل تطبيق برنامج التدخل المهنى بصفة خاصة في تحقيق الامن الاجتماعى من عدالة اجتماعية وقبول الآخر والتعبير عن الرأى ، وهذا قد يرجع إلى أن كل هؤلاء العاملين بقطاع توليد الكهرباء لا يوجد اختلاف كبير بينهم في المؤهل الجامعى اوالخبرات المتراكمة لديهم أو العمر . وهذا التماثل يعتبر خطوة أساسية لاستكمال باقي خطوات البحث.
2) أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق برنامج التدخل المهنى أدى إلى صحة الفروض الفرعية حيث كان لهذا البرنامج فعالية وأثر في ارتفاع مستوى الامن الاجتماعي للعاملين بشركة توليد الكهرباء المتضمنين في المجموعة التجريبية للعدالة الاجتماعية وقبول الآخر والتعبير عن الرأى بالمقارنة بمستوى ممارسة الامن الاجتماعي للعاملين المتضمنين في المجموعة الضابطة لهذه الابعاد الثلاثة المذكورة سلفاً، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى ما تضمنه برنامج التدخل المهنى من محتوى جيد ومعلومات وافية سواء عن العدالة الاجتماعية أو قبول الاخر أو التعبير عن الرأى ، وقد كانت هذه المعلومات غير قاصرة على الشق النظري فقط وإنما كانت مركزة أيضًا على الشق العملي.
3) أثبات صحة الفروض الفرعية يشير بالتالي إلى صحة الفرض الرئيسي لهذه الدراسة والذي يعني فعالية برنامج التدخل المهنى من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة فى تحقيق الأمن الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى .

4) أوضحت نتائج الدراسة أن هناك حاجة ماسة إلى التركيز على الممارسة على مستوى العاملين فى قطاع توليد الكهرباء ، وأن العاملين في هذا المجال مثلهم مثل غيرهم من العاملين فى القطاعات العمالية الاخرى لهم حق الامن الاجتماعى دون الاعتراض لهم من المجتمع فى أداء عملهم او التعدى عليهم او غيرها من الامور التى يتعرض لها .

5) تفعيل البرامج التدخل المهنى بشكل مستمر في مختلف المجالات وبصفة خاصة في المجال العمالى (قطاع توليد الكهرباء) وذلك للاطلاع المستمر على كل ما هو جديد في مجال الممارسة مما يجعلها أكثر فعالية وإيجابية في التعامل مع العملاء بمشكلاتهم المختلفة والتي تختلف أشكالها والعوامل المرتبطة بها من وقت إلى آخر.

المراجع

1) ابن منظور(2003) : لسان العرب ، المجلد الاول ، القاهرة ، دار الحديث .
2) أبو دوح خالد (2014): رأس المال الاجتماعي (آفاق جديدة في النظرية الاجتماعية)، تقديم ومراجعة:علي ليلة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
3) أحمد حسني إبراهيم (2002) : تقويم دور الخدمة الاجتماعية في تنمية قدرات الأحداث المنحرفين كمدخل لتحقيق السلام الاجتماعي ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الخامس عشر."الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعي ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية .
4) البشرى محمد (2009): مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي،ورقة عمل مقدمة في ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية،عمان، من الموقع الالكتروني
http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/centeractivities/Symposium/acss_12052009/Pages/nadwa1252009.aspx
5) تقرير التنمية الإنسانية العربية (2009): تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.
6) تقرير شبكة الأمن البشرى(2003): منشورات وزارة الخارجية، المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، النمسا.
7) جمال شحاتة حبيب (2009): الممارسة العامة من منظور حديث في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
8) حسين زكريا(2009): مفهوم الأمن الاجتماعي،مركز الدراسات الإستراتيجية، الكويت.
9) حنان عبد الله (2012): الأمن الاجتماعي وتأثيره على التربية " في ضوء التحديات المعاصرة، دار الوفاء، الإسكندرية.

10) خالد حسن(2018): الامن الاجتماعى والاقتصادى، وزارة الاوقاف والشئون والمقدسات الاسلامية.
11) رشاد أحمد عبد اللطيف(2001): إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق الأمن الاجتماعي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الرابع عشر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان
12) زينهم مشحوت سيد أحمد خواجة (2008) : بعنوان: دور المجالس المحلية في تحسين نوعية حياة الأسرة، رسالة ماجستير، بحث غير منشور، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
13) الصفار حسن موسى(2007)، المؤسسات الأهلية وحماية الأمن الاجتماعي،، ورقه عمل مقدمة ضمن مؤتمر البحرين عن الأمن الاجتماعي تطلعات وتحدياتhttp://www.moia.gov.bh/amn/research.htm .
14) صلاح الدين عراقي ورمضان مظلوم(2005): فعالية برنامج إرشادي لتحسين جودة الحياة لدى الطلاب المكتئبين، بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد 34 .
15) طلعت مصطفى السروجي(2003): ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث كمدخل لاستراتيجية وآلية التخطيط الاجتماعي، ورقة عمل بالمؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.
16) عايده نبيه المكاوي(2004): تأثير أنشطة الضمان الاجتماعي والأسر المنتجة للوحدات الاجتماعية على تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
17) عبد الفتاح غزال(2008) : أبحاث حديثة في علم نفس الطفل، القاهرة، دار ماهي للنشر والتوزيع .
18) عثمان محمد عثمان(2001): محاور أساسية لتحسين مستوي المعيشة ونوعية الحياة في مصر، المؤتمر القومى للتنمية الاجتماعية، القاهرة.

19) العقيل سليمان (2000): المسئولية الاجتماعية تجاه الأمن "دراسة في فاعلية الأعمال التطوعية ودورها في المحافظة على بناء وتوازن المجتمع "،مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي " الأمن مسئولية الجميع "، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

20) عماد محمد نبيل سعد(2005): خدمات الرعاية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة للمسنين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

21) عماد محمد نبيل(2010): الرعاية الإنسانية كمدخل لتحسين نوعية حياة فقراء الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

22) العوامى حماد(2011) : الامن الاجتماعى ،مجلة جامعة سبها للعلوم الانسانية.

23) الفاروق زكي يونس(1995): الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، ورقة عمل في المؤتمر العلمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس .

24) ماهر أبو المعاطي على(2009) : نماذج ومهارات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، نور الإيمان للطباعة.

25) ماير توماس،هولت أودو فور(2010): المجتمع المدني والعدالة، ترجمة: راندا النشار وآخرون، مراجعه علا عادل عبد الجواد، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

26) مجلس الوزراء المصري(2003) : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تجارب دولية استراتيجيات التصدي لمشكلة الفقر، العدد الثانى، يناير .

27) مصطفى خليفة إبراهيم(2011): العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي من منظور توزيع الثروة على الليبيين (دراسة تحليلية لدور صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في طريقة توزيع الثروة والحد من الفقراء والمحتاجين في المجتمع)، المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الخامس، مارس .

28) منصور عبد الرحمن عسكر(2007): دور الضبط الاجتماعي في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، ج (1)، العدد الثالث والعشرين، أكتوبر .

29) نبيل رمزي(2000) : الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية من وجهة نظر سوسيولوجية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجماعي.

1) Alex Michel (2003): Social indicators Research , Klawer academic publishers.
2) Allison A. Smith(2000) : Quality of life (review) Education And Aging, Vol. 15.
3) Areta Martineg Maria(2003): The Legal Presumption In The Social Security Standards. PHD. University Of Navarra Spain.
4) Burkhart Dixie Lee(2002): Causes Of Bankruptcy In Lawg Aged 62 And Older, PHD, Walden University.
5) Davids Berzotes(2000): Advanced Generalist Social Work Practice ,London, Sage Population .
6) Hu –Xiaojuan(2003): Souial Security And Altruism In An Overlapping Generations Model, MA California State University Fullerton.
7) Human Development Report (1994): United Nations Development Program me (UNDP, Oxford University,), New York, Press.
8) Rico Verdin Beatriz(2003): Needs Assessment Of The Epidemiologi Cal Information System In The Merican Institute Of Social Security, PHD, University Of Pittsburgh.
9) Robert William(2009) : Applying Frame work For assessing the Quality of maternal, health services in urban India, Social Science Journal, Vol. 164, N 10.
10) Underlid Kjell (2007): Poverty and experiences of insecurity, UK, an international journal of social welfare, Vol. 16.
11) White Jason Theodore(2003): The Social Security Crisis An Eualuation Of Status Quo Social Security, PHD, University of Missourk, Kansas
12) Zesiewicz. A. et a(2007)l: Social Security disability insurance (SSDI) in parkinson's disease, UK, an international Multidis cipinary journal, Vol. 29.